

فكرة



سلطان إبراهيم الخلف

الكويت للكويتيين.. لكن ليس بطريقة الجوبيل

ملف التجنيس متضخم جدا ويعد من أكبر الملفات الشائكة في البلد وتدور حوله الكثير من الشبهات والملايسات وهي تراكمات عشرات السنين الماضية، وفتحته يعني الولوج في نفق مظلم ليس له نهاية لكن ذلك لا يعني إهماله وتركه يتفاقم بأكثر مما هو عليه الآن. وملف بهذا الحجم لا أعقدت أن ناثبا مثل الجوبيل يستطيع أن يتحمل أعباءه ولذلك رأينا كيف مر استجوابه لوزير الداخلية مرور البرق ولم يكن يتعدى المشهد الاستعراضى والاستفزازي (الكويت للكويتيين) ليقيم النائب نفسه في اليوم التالي وفي المجلس بالبصق على زميله النائب حمد المطر. هذه السلوكيات من النائب الجوبيل لا تزيد عن كونها مشاكلات وهي عديمة الفائدة أو الهدف، ولا أخالها من صفات من يمثل الأمة وإن كان على خلاف مع زملائه النواب ويافظ «الكويت للكويتيين» التي رفعها النائب في المجلس من الممكن أن تكون شعاعاً مقبولاً لو أنه تبنى رفع العنت عما يواجهه الكويتيون من مزاحمة في المستشفيات وفي استهلاك الكهرباء والمياه وفي الشوارع وغيرها من المعاناة التي يتحدث بها الكويتيون دائماً في مجالسهم ودواوينهم، لكن للأسف غابت عن النائب الجوبيل هذه الأمور ويبدو أنه قد زج في هذه المعمة من حيث يدري أو لا يدري لأجل تصفية حسابات الغير وقد كانت عملاً رئيسياً في فوزه بعضوية المجلس ولولاها لكان فوزه ضرباً من الخيال. وليس من المستغرب أن يفوز نائب مثيل للجدل بعضوية أي برلمان في العالم لكن الغريب أن يتجاوز النائب اللوائح المنظمة للعمل البرلماني ويضرب بها عرض الحائط أمام مرأى وسمع الجميع، وبالنسبة للدائرة الثالثة نتمنى أن تتفادى الأخطاء في الانتخابات القادمة ولا يعييبها إن فاز فيها الجوبيل كما يروج البعض فقد حققت نجاحاً باهراً في إيصال غالبية مرشحيها الكفاء، ونأمل أن يكونوا عند حسن ظن ناخبهم في تحمل مسؤوليتهم البرلمانية حتى نهاية عضويتهم الحالية.

إشارة



منصور الهاجري

موجه التربية البدنية

الذين يعملون في مجال التعليم يعلمون ويدركون جيدا أنه في بداية العام الدراسي يوزع عليهم جدول الحصص - ويعرفون معرفة تامة أن إدارة المدرسة ممثلة بناظرها والإدارة المدرسية هم الذين يضعون جدول الحصص ولا أحد سواهم يتدخل في هذا الجدول طوال سنوات التعليم من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية هذا أمر راسخ وثابت منذ أن تأسس التعليم في دولة الكويت منذ عام 1911. ولكن ما حصل في العام الدراسي 1985/ 1986 أن موجه التربية البدنية والذي كان يوجه على المدرسين في إحدى مدارس المرحلة المتوسطة في منطقة حولي تدخل تدخل سافراً في تصحيح جدول أحد مدرسي التربية البدنية في تلك المدرسة ولذلك التدخل سبب واحد حيث تلقى شكوى من أحد المدرسين من أبناء جنسيته وبلده.

والقصة أن رئيس القسم في تلك المدرسة كان حريصاً على سير العمل في المدرسة وخاصة حصص التربية البدنية وكان جدولها عشر حصص في الاسبوع والمدرس الشاكي ست عشرة حصصاً، ورئيس القسم مكلف بأعمال إدارية من قبل إدارة المدرسة فلذلك خفض جدولها فحدث نقاش حاد بين رئيس القسم والمدرس الوافد وقدم شكوى عند موجه المدرسة وهو من نفس جنسيته، حضر الموجه وتدخل بقوة لتغيير جدول رئيس قسم التربية البدنية وكان تدخل سافراً لا أخلاقياً - وتم التحقيق - بعد نقاش وشد وجذب تدخل ناظر المدرسة وأنهى الموضوع بقوله للموجه هذا من أعمال إدارة المدرسة وليس من عمل التربية فما كان من موجه المدرسة إلا أنه تقدم بشكوى لدى مدير إدارة التربية البدنية في وزارة التربية، والذي بدوره كلف الموجه الأول للمرحلة المتوسطة وحضر عند ناظر المدرسة يريد تغيير جدول حصص رئيس القسم - وكان الموجه الأول مناصراً لموجه المدرسة كيف يأخذ رئيس القسم جدولاً مخفضاً وقامت قيادة الموجهين ومعهم مدرس التربية البدنية في المدرسة والثلاثة من جنسية واحدة ومن قرية واحدة، إلا أن ناظر المدرسة وقف يوجههم ووجه مدير مدرسة التربية البدنية في المدرسة وانتصر لرئيس القسم في المدرسة. الموجه المدرسي لم يسكت عما حصل عندما يواجه الفشل الذريع من إدارة المدرسة ماذا فعل؟ أقام دورة تشييطية في لعبة كرة السلة وأدرج اسم المدرس رئيس القسم ضمن من تم اختيارهم للتدريب والدراسة بعد صلاة العصر من كل يوم. إلا ان رئيس القسم لم يذهب ولم يشارك في تلك الدورة واحضر شهادة طبية تعفيه من الاشتراك في تلك الدورة لأنه كان يعاني من مرضى الشقيقة ويعالج في أحد المستشفيات.

موجه المدرسة المتوسطة والموجه الأول لم يدرجا اسم المدرس الشاكي وصار الاثنان يسألان عن سبب عدم حضور رئيس قسم التربية البدنية في تلك المدرسة وفي آخر العام الدراسي طلب ناظر المدرسة نقل المدرس الوافد وتغيير موجه المدرسة ومع بداية العام 1986/1987 نقل رئيس القسم إلى إحدى إدارات وزارة التربية بدرجة رئيس قسم مع الإبقاء على جميع ما كان يتمتع به من درجة وعلاوات.

التعليق: مدير المدرسة هو المسؤول الأول والأخير عن شؤون المدرسة والمدرسين، وهو يعتبر وزيراً في مدرسته ينفذ أوامر الوزارة، وليس لأي توجيه لأي مادة أن يتدخل في وضع جدول الحصص في المدرسة لأي مدرس، الموجه فقط يحضر لتقييم عمل المدرس.

مجرد رؤية

شيعي أو سني كلمات طائفية بحتة

أصبحت الطائفية تستخدم مؤخرًا كسلاح وأداة من قبل مثيري الفتن، من أشخاص حديثي الدين والجنسية، دخلوا بيننا ونثروا سمومهم على أهل الكويتيين ليفرقوا ويفككوا الوحدة الوطنية. عشنا مدى حياتنا لم نعرف معنى تلك المسميات المستحدثة التي أطلقها الطائفيون الذين أصبحوا يستغلونها شر استغلال. «شيعي وسني» ما هي إلا كلمات يتلفظها البعض لكي يدخلوا الكراهية والحقد في قلوب الناس بين بعضهم بعضاً، وأصبحت تستخدم كأنها شتيمة فترى بعض الاخوان الشيعية ينادون الطائفة الأخرى «يا السني» وترى بعض الاخوان السنة ينادون الشيعية «يا الشيعي» إنها الفتنة بعينها. نعم، هناك من أساء إلى الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وهناك من تلفظ على السيدة عائشة (رضى الله عنها) والمصاحبة وهناك من أساء إلى الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه) فهل هؤلاء الأشخاص يمثلون الشيعية جميعاً والأخرون يمثلون السنة جميعاً؟! لا أرى الحكمة من وراء التعميم لتصرف شخص جاهل، حقير، عاق، قام بالإساءة إلى أي من الرموز الدينية أو الذات الإلهية إلا بغرض الفتنة، فكل مسلم محب لله ورسوله ﷺ وديننا الحنيف لن يقبل بالإهانة

@falarbash _ twitter: _ abaharf@hotmail.com _ e-mail:

فهد الأربش

أو الإساءة، ونحن جميعاً نعلم بأن دين الله سبحانه وتعالى قائم محفوظ بحفظه سبحانه وأنه لا يجني هؤلاء من تشويه أو تشكيك في الإسلام إلا الخيبة والخسران لأنفسهم في الدنيا قبل الآخرة. ونسأل الله العلي القدير أن يرد كيدهم في نحورهم، انا شخصياً لن أسامح أي شخص كان أساء إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو إلى الصحابة أو الأئمة عليهم السلام حتى لو كان من أقرب الناس إلي ومن يقبل بذلك ما هو الا شخص مرتد سينال عقوبته بالدنيا قبل الآخرة بإذن الله. عشنا انا وعائلتي مدى حياتنا بين جيران من شتى الأطياف بدو وحضر شيعية وسنة وأصبحنا أكثر من جيران بل أصبحنا أسرة واحدة، أحياناً ناكل مع بعضنا بعضاً ونزور بعضنا بعضاً. واقسم بالله انني لا انكر على مدى أكثر من 25 عاماً انني سمعت كلمة سني أو شيعي. فهناك مسجد قريب من منزلنا نصلي فيه جميعاً دون تفرقة بين المذهبين (شيعي أو سني) نصلي في بيت الله، ملاذ المؤمنين وكهفهم الأمن، نصلي في ساحة العبادة والطاعة والطمأنينة والخشوع نصلي في المكان الذي لا يشعر قلب اي مؤمن بهذه الراحة إلا في المسجد، مسجد جميع المسلمين بعيداً عن المذاهب (شيعي او سني). أنا شخصياً اتابع جميع رجال وعلماء الدين

من الطائفتين سنة وشيعية، اتابع كل رجل دين غير متطرف بطرحه ولا أميز بين هؤلاء العلماء الذين يجاهدون في سبيل إيصال الحقائق لكي نعرف الحرام من الحلال وهم من بدلنا بإذن الله على طريق النجاة للآخرة عن طريق علمهم وأبحاثهم المنزلة بأحاديث صحيحة وآيات قرآنية وروايات وقصص نجهل أغلبها. من يرى الشيعي أنه شيعي ومن يرى السني أنه سني هؤلاء هم أهل الطائفة وأهل الفتنة. نحن الكويتيين لم نعرف معنى الطائفية أو المذهبية أو القبلية قط، ما نعرفه هو حب الكويت وسمو الأمير وسمو ولي عهده، ولاؤنا لهذا الوطن الحبيب نحزن ونتالم حين نرى الأمور تزداد سوءاً ولحرقه قلوبنا على هذا الوطن، فالكويتيون لم يعرفوا سوى حب هذا الوطن والتضحية بحياتهم من أجل إبقاء الأمن والأمان لكويتنا الحبيبة. لنحارب تلك الطائفية التي ستحرق الكويت وتحرقتنا جميعاً ولننصّد لهؤلاء الخونة الذين تملا قلوبهم الخسة والحقد والحسد، هؤلاء الأشخاص الذين يتنكرون خلف أقنعة العفة والطهارة والدين، ظاهرهم خير وباطنهم شر، ولنكن لهم بالمرصاد كحزمة واحدة لا يمكن كسرهما، فالكويت هي أساس الحياة نموت لأجلها ونعيش لأجلها. أرواحنا لك الغداء يا وطن.



عبدالله عيسى بوير abdollahbwair@yahoo.com

ليس بغريب ظهور هذا الحكم ولو بعد حين، عندما اكدت محكمة الوزراء سلامة موقف سمو رئيس مجلس الوزراء من القضية وقررت حفظها نهائياً، فقد أسدلت لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء الستار على قضية التحويلات، التي رفعت ضد رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد، حيث قررت اللجنة برئاسة التحقيق هذه القضية وحفظ أوراقها نهائياً لعدم وجود جريمة من الأساس. وبهذا تكون اللجنة قد برأت وبما لا يدع مجالاً للشك ساحة سمو رئيس مجلس الوزراء وأظهرت أن كل ما تعرض له سموه جراء هذه القضية لم يكن سوى ادعاءات باطلة ومزاعم كاذبة وافتراءات ظالمة، وقل جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً. وما حدث لا يعود كونه صراعاً سياسياً وتصفية حسابات ضد سمو الشيخ ناصر المحمد. ويستورينا أكد أحد الخبراء ان قرار اللجنة نهائي وملزم للجميع ولا يجوز الطعن عليه وفقاً للمادة الثالثة من القانون 1995/88 الخاص بمحاكمة الوزراء، وأن اللجنة المنبثقة عن محكمة الوزراء والمكونة من 3 أعضاء رأت ان التحويلات التي تمت عبر وزارة الخارجية لم تكن مخالفة لقانون الجراء ولم تثبت المستندات التي قدمت أمام اللجنة أي

ديرة



«وقل جاء الحق وزهق الباطل»

ليس بغريب ظهور هذا الحكم ولو بعد حين، عندما اكدت محكمة الوزراء سلامة موقف سمو رئيس مجلس الوزراء من القضية وقررت حفظها نهائياً، فقد أسدلت لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء الستار على قضية التحويلات، التي رفعت ضد رئيس مجلس الوزراء السابق سمو الشيخ ناصر المحمد، حيث قررت اللجنة برئاسة التحقيق هذه القضية وحفظ أوراقها نهائياً لعدم وجود جريمة من الأساس. وبهذا تكون اللجنة قد برأت وبما لا يدع مجالاً للشك ساحة سمو رئيس مجلس الوزراء وأظهرت أن كل ما تعرض له سموه جراء هذه القضية لم يكن سوى ادعاءات باطلة ومزاعم كاذبة وافتراءات ظالمة، وقل جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً. وما حدث لا يعود كونه صراعاً سياسياً وتصفية حسابات ضد سمو الشيخ ناصر المحمد. ويستورينا أكد أحد الخبراء ان قرار اللجنة نهائي وملزم للجميع ولا يجوز الطعن عليه وفقاً للمادة الثالثة من القانون 1995/88 الخاص بمحاكمة الوزراء، وأن اللجنة المنبثقة عن محكمة الوزراء والمكونة من 3 أعضاء رأت ان التحويلات التي تمت عبر وزارة الخارجية لم تكن مخالفة لقانون الجراء ولم تثبت المستندات التي قدمت أمام اللجنة أي

وكان للجمعية الطبية سابقاً الانشطة الكثيرة والمتنوعة والتي جذبت الأطباء وعائلاتهم للمشاركة فيها والتواجد في مقر الجمعية، وكان رئيس الجمعية وأعضاء مجلس الادارة يتواجدون باستمرار ومعظم الايام في الجمعية ليستطيع الأطباء مقابلتهم عند الحاجة اليهم، اما الآن فقد تقلصت هذه الانشطة حتى انها تكاد تكون معدومة ومن ثم لا يلتقي الأطباء مع زملائهم الا نادراً او في اجتماع الجمعية العمومية والذي تم عقده هذا العام في الفترة الصباحية مما تعذر معه حضور الأطباء والالتقاء بالزملاء مع التزام معظم الأطباء تجاه المرضى والمراجعين مما يعيق تواجدهم في الاجتماع في الفترة الصباحية. ان جمعيات النفع العام بجميع تخصصاتها تقوم بعقد الجمعية العمومية بعد اوقات الدوام الرسمي حتى يتمكن الأعضاء من الحضور ولكن هذا العام تخالف الجمعية الطبية ما جرت عليه العادة وتعد اجتماعها صباحاً حتى لا يتمكن الأطباء من الحضور والمناقشة في الأمور التي تخصهم، وكذلك فان جمعيات النفع العام تلتزم جميعها بإرسال التقرير المالي والاداري ودعوة الأعضاء للاجتماع بالبريد المسجل وقبل موعد اجتماع الجمعية العمومية بوقت كاف للاطلاع عليه ومن ثم ابداء الملاحظات على الاجتماع ولكن لم يتم إرسال التقريرين الدعوة بالبريد المسجل للأعضاء وتكتفي الجمعية بإرسال الدعوات بالفاكس فقط! لا بد من وقفة لمراجعة قوانين واجراءات وزارة الشؤون والتي تخص جمعيات النفع العام

د.هند الشومر



الم وأمل

الجمعية الطبية الكويتية حيث ان الطبيب لا يمكنه انهاء اجراءات تعيينه الا بعد تقديم ما يثبت تسديد رسوم اشتراك الجمعية الطبية وكذلك الالتزام بتسديد هذه الرسوم سنوياً وعند رغبت في التقاعد او الخروج من الوزارة لا بد له من تسديد جميع الاشتراكات والالتزامات للجمعية. ان عضوية الجمعية الطبية لا تكون الا للاطباء فقط وبشكل إلزامي، وبما انها إحدى جمعيات النفع العام المتخصصة والتي تعنى بشؤون الأطباء فهي يتبهم الخاص الذي يحوي اسرارهم ويساعدهم على حل اي مشكلة قد تواجههم في العمل. التزام الأطباء بالعضوية في الجمعية لا بد ان يقابل بخدمات تقدم لهم من الجمعية اذ ان واجب الجمعية الوقوف مع الأطباء ومساعدتهم بشتى الطرق حتى ان استدعى الامر لتوكيل محام للدفاع عنهم اسوة بباقي جمعيات النفع العام.

والتأكد من تنفيذها بالجمعية الطبية حتى لا تقع الجمعية في المخالفات. ويعتبر الأطباء المثل الاعلى للأخريين وهم نخبة المجتمع ويجب ألا ينحدر أسلوب النقاش الى ما دون المستوى المطلوب كما حدث في اجتماع الجمعية العمومية الثلاثة الماضي مما يزعج الثقة بالاطباء والتعالى، ان ما حدث في اجتماع الجمعية العمومية يجب الا يتكرر وخاصة ان ارواح البشر بأيدي الاطباء بعد الله سبحانه وتعالى فإذا كان الطبيب لا يستطيع ان يسيطر على نفسه والغاظة التي يستخدمها مع الآخرين فإنني اقول على الدنيا السلام. والجمعية الطبية هي ملاذ الأطباء الذي يلجأون اليه عند مواجهة اي محنة قد تواجههم في العمل والتزام الطبيب العضوية لا بد ان يقابل بالمهنية والحيادية ومد يد العون عند الحاجة للجمعية، وكان من الاجدر دعوة الصحافيين لحضور الجمعية العمومية وليس منعهم لاتباع مبدأ الشفافية بباقي الجمعيات، لذلك ادعو القائمين على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى ضرورة التأكد من تنفيذ القوانين والاجراءات الخاصة بجمعيات النفع العام وتطبيقها على الجمعية الطبية الكويتية والالتزام من ارسال الدعوات والتقارير بالطرق الصحيحة لضمان وصولها الى جميع الاطباء وقيل موعد اجتماع الجمعية العمومية وتحديد الموعد الملائم لجميع الاطباء حتى يستطيع الاطباء الحضور والمشاركة في النقاش والادلاء بأرائهم.

الحرف 29



waha2waha@hotmail.com

دعار الرشيدى

أعرائي النواب.. عدواً أصابعكم

لمن لا يعرف، ما يدور في اروقة اللجان البرلمانية اخطر 100 مرة مما يحدث في جلسات مجلس الامة، بل وأدعى لأن تبث جلسات تلك اللجان كاملة غير منقوصة ولا منتجة على التلفزيون ليشاهد الجميع ما يحدث فيها وما يدور كونها هي المطبخ الاساسي لكل تشريعات البلد، وما جلسات المجلس التي تعرض على التلفزيون سوى خلاصة خلاصة الخلاصة لما خرج من تلك اللجان واجتماعاتها ونقاشات اعضائها، من هنا ادعو اعضاء مجلس الامة الى تبني فكرة تخصيصها قناة خاصة لمجلس الامة، تبث وقائع الجلسات الدورية، وكذلك تبث وبالتصوير الحي وقائع اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة، والا هم ان تبث جميع وقائع جلسات لجان التحقيق دون مونتاج، فمن حقنا ان نعرف ما يحدث في بيت الشعب، السنا نحن الشعب الذي انتخبكم وأوصلكم بأصواتنا إلى كراسيكم الخضراء الوثيرة؟ مجلس الامة ليس قاعة عبدالله السالم فقط، ومن الخطأ ان نختزله فيما يحدث خلال جلسات مجلس الامة، فمجلس الامة لمن لا يعلم هو المبنى كاملاً بكل ما يحويه، من مكاتب ومقار اللجان الدائمة والمؤقتة، وما يحدث في تلك اللجان اخطر ويكثر مما يحدث تحت قبة عبدالله السالم. من حقنا ان نعرف الحقيقة، من حقنا ان نشاهد تلفزيونياً وقائع لجان التحقيق، ولا اعني لجنة التحقيق البرلمانية فقط، بل كل اللجان المشكلة، والتي لا بد ان تبث بغير مونتاج، واذا كان اعضاء مجلس الامة صادقين مع الشعب، وأحسبهم كذلك، فلينتبوا مقترح انشاء قناة خاصة بمجلس الامة، على ان تبث القناة وعلى الهواء مباشرة وقائع لجان التحقيق، ليسمع ويشاهد الشعب ويعرف كل شيء. المجلس هذا مجلسنا، وليس مجلس 50 شخصاً فقط، قادمه الحظ او التحالفات او القدرة الخطافية على الوصول الى عدد اصوات مكتمن من ان يكونوا اعضاء ممثلين لنا، وبما انه مجلسنا فمن حق اصحابه ان يعرفوا كامل الحقيقة وما يحدث في لجان التحقيق وايضا ما يحدث في اللجان البرلمانية العادية وأعني تحديداً اللجنة المالية.

أعلم ان مقترحاً مثل هذا لن يلقي قبولا لدى الأعضاء، لذلك ان بعضهم يقفات سياسياً على ان تبقى الحقيقة ناقصة، بل بعضهم للأسف يقفات التي نشاهدها خلال متابعة وقائع الجلسات العادية تحت قبة عبدالله السالم، ولا يريد لنا ان نعرف النصف الآخر من الحقيقة والمختبئ في دهاليز اجتماعات اللجان. **توضيح الواضح:** قال لي احد اعضاء مجلس الامة وهو خارج من إحدى اللجان البرلمانية «الثقيلة»: «تصدق.. اني اعد اصابعي بعد كل اجتماع.. اخاف يسرقون منها شيء». **توضيح الواضح:** اعلم يقينا ان مقترحاً مثل هذا لن يتم تنفيذه، مع انه من حقنا، والاصل في اجتماعات مجلس الامة او أي اجتماع يعقده اعضاء مجلس الامة داخل المجلس العلنية.. وليس السرية، وعليه يجب ان يتم بث وقائع اللجان الدائمة والمؤقتة والتحقيق على التلفزيون، شأنها شأن نقل وقائع جلسات مجلس الامة العادية.